

**تحقيق**

«مصانع الموت»، واقوم من المنطق الاقتصادي الذي لا يجد تبريراً لدعم شركات وفرض إجراءات لحمايتها، في وقت يتضح يوماً بعد يوم أن أضرارها الاقتصادية والبيئية والصحية أكبر من فوائدها. وإلا كيف يمكن تبرير أن يصل حجم الدعم لهذه الصناعة إلى 200 مليون دولار في السنوات الخمس الماضية، فيما لم نكن لنندفع أكثر من 250 مليوناً لاستيراد كل حاجتنا من الأسمنت، من دون تحفله أي أضرار صحية وبيئية

# شركات الإسمنت صناعة الموت بحماية الدولة



إلغاء الدعم سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وحماية ما تبقى من الليرة الطبيعية (مروان حطّط)

**لينا القرني**  
 «شكواي يا تين»، كان بائع التين، قديماً يُنادي أثناء تحوله بين الأحياء تحديداً المصير كان أساسياً للتأكيد على جودة المنتج، فبلدة شكا كانت معروفة بزراعة التين. لكن «اليوم هذه الزراعة ماتت بسبب مصانع الإسمنت»، يقول رئيس جمعية «وصية الأرض» المهندس فارس ناصيف، ومعهما «انتهى التنوع البيولوجي، وتلوثت المياه الجوفية لتبع الجرادي الذي غذى الشمال، وأصيب الرّيّون بمرض عين الطراويوس، وقضت المحافر على عدد كبير من أشجاره، فيما الأشجار اللوزية تنقرض». إلى القطاع الزراعي الذي لطالما شكّل مورد رزق لعائلات البترون والكورة، بلغت ناصيف إلى أنّ أسعار الأراضي «انخفضت إلى الحدود الدنيا. لم يعد بإمكان الناس أن يتبع أرضها»، فضلاً عن أن التلوث الذي نتسبب فيه مقالع الإسمنت ومصانعها، «يؤدي إلى ارتفاع الفاتورة الصحية على الدولة والمواطنين».  
 أمام هذا الواقع، فإن الأسئلة الأساس هي: هل يُعوّض المردود الاقتصادي - الاجتماعي لهذه «الصناعة الوطنية» التي تحظى بامتيازات حمائية من الدولة الضير الذي تتسبب به؟ وما الفائدة من حماية صناعة تبجع بضاعتها للسوق اللبناني بسعر أعلى بكثير من السعر الذي تُصنّر به؟ وما الضير من إلغاء قرار منع الاستيراد إذا كان سيؤدي إلى انخفاض أسعار الإسمنت في لبنان، وإلى حماية ما تبقى من الثروة الطبيعية؟

**للاول الاحتكار**

تحتكر سوق الإسمنت في لبنان ثلاث شركات («شركة الترابية الوطنية - اسمنت السبع»، «لافارج هولسيم»، «ترابيه سيلين») تحوّلت إلى «دولية» تتمدّد كيفما تشاء وتُحكم سيطرتها على المناطق التي تعمل فيها، من دون أن تفلح اعتراضات المجتمع المحيط بها في إجبارها على إدخال تعديلات على أسلوب عملها. ثلاثي الإسمنت يتحكم بأسعار السوق، فستفيد من قرار صدر عام 1993 بمنح استيراد الإسمنت من دون إجازة مُسبقّة من وزارة الصناعة، ومن فرض رسوم جمركية عالية عام 1985 تبلغ 75% على الاستيراد، مع رسم 10% على الاستهلاك الداخلي. أكثر من ذلك، بحسب ناصيف، «استُغْنيت مصانع الترابية من الالتزام المفروض على كل الصناعات بالألا تتعدّى نسبة البتروكوك (فضلات بتروولية جافة تُسبب أضراراً عالية) إلى 1%، وزيدت النسبة المسموحة لها إلى 6%».

كما سمح للمصانع باستعمال «الديناميت» لتفجير الصخور، ولم يسر عليها قرار وقف أعمال المرامل والكسارات بدخول كل ذلك ضمن إطار «الحماية» الممنوحة للمصانع، والتي لم تتأثر بتغيير العهود السياسية.  
 تُقارن المدير العام لشركة «الدولية للمعلومات» جواد عدرة بين أسعار التصدير والسعر في السوق المحلي، للإعوام بين 2013 و2018، ليخلص إلى أنّه «لو أردنا أن نستورد كل حاجتنا من الإسمنت من الخارج، ما كنا سندفع أكثر من 250 مليون دولار. في حين أننا قدّمنا دعماً لهذه الصناعة في السنوات الخمس الماضية، وصل إلى نحو 200 مليون دولار». وأوضح أنّ هذا الدعم المكلف بيئياً لا يقتصر على حماية الإنتاج، «بل أيضاً على عمل المصانع عبر رخص مؤقتة خلافاً للقانون، وعدم التزامها بإعادة تأهيل المقالع وعدم التعدي على الأحراج والأبن، ولغلت إلى أن الحماية التي تستفيد منها مصانع الإسمنت، لا تسري، مثلاً، على مزارعي التفاح والبطاطا أو مصانع النسيج والألبان والأجبان...»  
 «وهي صناعات قليلة الأضرار ومنظورة ولديها ميزة نسبياً غير موجودة في بقية البلدان. بلدنا صغير ودمره بصناعة غير مُجدية، تُنافسها بلدان أخرى، كالسعودية ومصر، حيث توجد مساحات شاسعة وصحراء، وحيث الأثر البيئي السلبي لإنتاج الإسمنت منخفض جداً». يخلص عدرة من ذلك كله إلى أنّ «الفائدة الاقتصادية الوطنية من هذه الصناعة تصبح سلبية، لذلك الأفضل هو رفع الدعم وفتح المجال أمام الاستيراد، بعد إقفال المقالع». خصوصاً أن شركات الإسمنت «تستخدم ثروات غير قابلة للتجدد، وتستغل إلى مرحلة لا تعود هناك جبال لنهشها، لذلك يجب أن نضع خططاً لنخفف هذه الصناعة، وصولاً إلى وقفها الكلاً عن اتعادم الفائدة الاقتصادية الوطنية يشمل بعداً آخر هو انخفاض نسبة اليد العاملة في المصانع. يعني ذلك، بأن قصة تأمين هذه الشركات وظائف لآبناء المنطقة التي تعمل فيها لم تعد تنطلي على أحد. بيان للجنة «كفرحزير البيئية»، قبل أيام، أشار إلى أن شركات الإسمنت «أنهت خدمات مئات العمال المحليين منذ بضع سنوات واستبدلتهم بعمال مياومين طمعا بمزيد من الأرباح».  
 أرقام الضمان الاجتماعي، التي حصلت عليها «الأخبار»، تُؤكّد وجود مبالغ كبيرة في ما يتعلق

بالتوظيف. بحسب أرقام الضمان، يبلغ عدد المضمونين في «الشركة الوطنية»، 506 عمال، و698 عاملاً في «هولسيم»، و426 في «سيلين». في وقت يُؤكّد روجيه حداد، المدير الإداري لـ«الترابيه الوطنية» التي يتركز عملها في شكا وكفرحزير وديهبون، أنّ شركته «أكبر موظف في الشمال. 99% من الموظفين لبنانيون ومن أبناء المنطقة». وهناك بين 3800 و4000 مضمون معنا. ولدينا تقديرات اجتماعية للموظفين أكثر مما يفرض القانون علينا». فيما تُؤكّد غريس عازار، المسؤولة الإعلامية في «هولسيم»، إنّ الشركة «قدّمت بين 2015 و2017، ما قيمته 52 مليون دولار امتيازات للموظفين، ونؤمن عن سعر السوق المحلية.  
 يبزّر حداد الفارق بين السعر المحلي والمصدر، بأن «فلسفة التصدير أنه سوق إضافي، لاستخدامه في تسديد جزء من الكلفة الخافية في الإنتاج، وعلى كل، منذ 2013، توقفتنا تقريباً عن التصدير، وأصبحتنا محاصرين في الداخل، ولم تعد لدينا قدرة على المنافسة مع مصر (سعر الطن 50 دولاراً) وتركيا مثلاً، لأن الغاز فيهما مدعوم واليد العاملة أرخص، كما ساعدتهما انهيار العملة»، فيما تشير عازار إلى أن «هولسيم» لا تصنّر الإسمنت الأسود «لأن السوق المحلي يكفيها. تصنّر الإسمنت الأبيض فقط إذ لدينا المصنع الوحيد في المنطقة». يرّد حداد على الدعوات التي وقف هذه الصناعة نهائياً بأن «قطاع الإسمنت في لبنان هو من بين الأفضل في العالم وهو مراقب دولياً، فهل يريدون استيراد بضاعة من الخارج لا تعرف نوعيتها؟». إقفال المقالع هو، أيضاً، «انتحار»، لأن وجود المقالع «مرتبط بالمصنع، لا يُمكن أن نعمل بدون، وإذا لم نتجّع الإسمنت، يعني أنه لا توجد مواد بناء». بحسب عازار، «بإمكانهم الحصول على المواد الأولية من السلسلة الشرقية»، حيث المناطق التي صنّفها الدولة قابلة لإقامة مقالع وكسارات، يقول رئيس اتحاد بلديات الكورة كريم بو كريم، الذي يُشكّل حالياً «الغطاء» لتحرك النواب والفعاليات السياسية والمدنية في الكورة ضدّ وجود المقالع، هذه المقالع، يقول بو كريم، «أقفلوها بوجهنا ومنعونا من دخولها، قبل ثلاثة أشهر، بحجة وجود خطر على صحتنا». وهو خوف لا تبديه الشركات على صحة مئات الآلاف السكان ممن يعيشون في المناطق التي تعمل فيها.



**يُباع الاسمنت المُخصّص للتصدير بسعر يقلّ بنحو 40 دولاراً للطن عن السعر المحلي**



**دعم الصناعة في السنوات الخمس الماضية وصل إلى نحو 200 مليون دولار**

**أبو فاعور هم الحماية بالمطلق**



(هيثم الموسوي)

قال وزير الصناعة وأئل أبو فاعور لـ«الأخبار» إنّ صناعة الاسمنت «محمية من أجل تشجيع الصناعة المحلية»، وأضاف: «نحن مع مبدأ الحماية بالمطلق، لقطاعات الصناعة والزراعة». لذا الإسمنت بشكل خاص؟ «لأن عدداً كبيراً من العمال يعاشون منه، ولكن يجب تعميم ذلك على صناعات أخرى». ولغيت أبو فاعور إلى أنه، ووزير الاقتصاد منصور بطيش، في صدد إعداد ملف يحدّد الصناعات التي يجب أن تكون محمية، ليعرضه على مجلس الوزراء. في المقابل، يعتبر رئيس اتحاد بلديات الكورة كريم بو كريم أنّ «حماية الصناعة الوطنية يجب أن تكون بضوابط من الدولة، تتوافق مع الأسعار العالمية. لو أنّ السوق مفتوح، لكان انخفض سعر البيع». بكلام آخر، الحماية تتحوّل إلى إجراء إيجابي، في حال لم ينتج عنه احتكار يسمح لقلة بالتحكم بالأسعار. وإذا لم تكن أضراره الاقتصادية - البيئية - الصحية أكبر من فوائده، يختم بوكريم سائلاً: «أين هي المساهمة في النمو من قبل شركات الترابية؟ فيما هي تدفع الضريبة الحد الأدنى».

**شركات مدعومة سياسياً**

يُحكى الكثير عن دعم سياسي تحظى به شركات الإسمنت الثلاث يؤيّن لها الاستمرارية. الحالة الغامضة تُمثّلها شركة «سيلين» التي يعدّ النائب السابق وليد جنبلاط من المساهمين الأساسيين فيها. وتعتبر «هولسيم» (النسخة المحلية من «هولسيم» سويسرا) أقدم شركات الترابية في لبنان، وقد تأسست باسم «شركة الترابية اللبنانية» (كان الرئيس كميل شمعون أحد مؤسسيها). المساهمون البارزون فيها هم: «سيمنت هولدينغ» اللبنانيّة «هولسيبييل» البلجيكيّة، «بنك مصر لبنان»، «البتريكويّة المارونيّة» وعدد من المساهمين الأفراد. في 2015، اندمجت «هولسيم» مع «لافارج» لتتوسّع في مجال الإسمنت. وتنازل الاعلام الفرنسي، في 2017، قضية تمويل فرع سوريا في «لافارج» للفصائل المسلحة، كـ«داعش» من أجل ضمان استمرار عمل مصنعها. أما شركة الترابية الوطنية، أو اسمنت «السبع»، فتتألف من 12 شركة مساهمة لبنانية و53 فرداً، أبرزهم أبناء روبيير عسيبي والوزير السابق ميشال سليم اده. يرأس مجلس إدارتها بيار ضومط، وهو - للمفارقة - رئيس «جمعية حماية جبل موسى».

يؤكد سياسي شمالي أنّ «كل القوى السياسية استفادت مادياً» من شركتيّ «السبع» و«هولسيم - لافارج»، «وتوافق على توفير الحماية لهما»، ولغت إلى أن الشركتين «تلعبان دوراً انتخابياً فعّالاً، وتُموّلان الجمعيات البيئية والأهلية، وتدعمان من يؤمّن مصلحتهما في الانتخابات البلدية، وكان دورهما كبيراً في دعم النائب الراحل فؤاد غصن على حساب النائب الراحل عبدالله سعادة الذي خاض حرباً ضدّهما».

**استخدام العمال «دروعاً بشرية»**

إحدى الوسائل «الغذرة» التي تستخدمها شركات الترابية لـ«الدفاع» عن وجودها هي بناء «سور حماية» حولها من العاملين لديها. فمقابل «الشارع» الذي يعتصم احتجاجاً على وجود المقالع والكسارات، خلقت الشركات في الكورة «شارعاً» مقابلاً مؤلفاً من عمال المصانع، هؤلاء بمعظمهم أرباب عائلات، ينتمون إلى طبقة الفئات الضعيفة، وجُلّ همّهم أن لا ينقطع مورد رزقهم، في دولة تُريد أن تُحمّل نتائج سياستها الاقتصادية المدمرة للفئات المتوسطة والهيّشة. تُدرّك شركات الإسمنت حاجة جزء من الناس إليها، فتمتحن توظيف الأمل لصالحها. قبل أيام، قطع موظفو «السبع» أو توستراد طرابلس - بيروت بالاتجاهين، رفضاً لقرار وزارة البيئة إقفال المقالع والكسارات. فما كان من لجنة «كفرحزير البيئية» أن أصدرت بياناً أكدت فيه أنّ «العمال خطّ أحمّر. أصحاب مصانع إسمنت شكا والهيري يتحملون كامل المسؤولية عن أي تعطيل للعمال بسبب القبالع غير القانونية والمخالفة، وتشريد آلاف العمال من أهل الكورة بعد تدمير مورد حياتهم». إضافة إلى «إخفا» قيمة الأرباح الفاحشة التي تحقّقها مصانع الإسمنت من تعب العمال وإخفاء حقيقة أنّ صناعة الاسمنت هي من أخطر المهن تلويثاً وضراً في العالم».



**تعلن areeba عن الفائزين بسحب حملة Shop your way to the UEFA Champions League Quarter-Final 2018/19 الخاصة بـABC Department Stores**

أجرت areeba في 1٥ آذار ٢٠١٩ في مقرّها وبحضور ممثل عن اليانصيب الوطني اللبناني، سحب لإعلان نتائج حملة "Shop your way to the UEFA Champions League Quarter-Final 2018/19" التي أطلقت من ٢٠ كانون الأول ٢٠١٨ وحتى ٢٨ شباط ٢٠١٩ بالتعاون مع ماستركارڊ وشركة ABC SAL.

تمانينا للفائزين الثلاثة حامي بطاقات ماستركارڊ (تحتفظ عن الإعلان عن أسمائهم احتراماً لرغبتهم)، كل ما كان عليهم فعله للفوز هو استخدام بطاقتهم المصرفية ماستركارڊ، لدفع ثمن مشترياتهم في كل فروم ABC Department Stores. كل عملية شراء بقيمة ١٠٠ دولار أميركيّ نصبتهم فرصة للفوز بواحدة من ثلاث جوائز سفر لحضور UEFA Champions League Quarter-Final 2018/19.